احداث العراق وانعكاسها على العلاقات الامريكية التركية منذ عام ٢٠١١

أ.م.د. مثنى فائق مرعي[*] نظير سامي عبد الواحد[**]

الملخص

ان الاحداث والتطورات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الساحة العراقية – سواء قبل عام ٢٠٠٣ او في المرحلة التي اعقبته – لها تأثيرات مختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي نظراً لتداخل المصالح وتعدد الاطراف المعنية بوضع العراق والمرتبطة به بشكل او بآخر ، ومنها تأثيرها على كل من الولايات المتحدة الامريكية وتركيا ، اذ تعد الولايات المتحدة الامريكية الدول التي احتلت العراق عام ٢٠٠٣ ومن ثم انسحبت منه عام ٢٠١١ وترتبط معه بمعاهدات واتفاقيات استراتيجية ، اما تركيا فإنها الجار الشمالي للعراق وتربطها معه روابط وقضايا سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية مهمة ، وبالتالي تؤثر احداث العراق ايجابياً وسلبياً على العلاقات بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وتركيا .

المقدمة

شهدت الساحة العراق احداث وتحولات مهمة في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ التي احتلت فيها الولايات المتحدة الامريكية العراق وعلى الصعد السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية وصولاً إلى العام ٢٠١١ عندما قامت الاولى بإكمال انسحابها من العراق ، لم يصل بعدها العراق الى حالة من الاستقرار بل على العكس

[*] كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.

[**] كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت..

عندما تدهورت الاوضاع حتى وصل الامر إلى ذروته بخروج عدد من المدن العراقية عن سيطرة الحكومة الاتحادية في حزيران ٢٠١٤ بسبب سيطرة تنظيم داعش عليها .

ولم يكن ما يحدث في الساحة العراقية بمعزل عن الانعكاس على الساحة الخارجية ببعديها الاقليمي والدولي فكان التأثير واضحاً على مختلف الدول وان كان بشكل متباين ومنها الولايات المتحدة الامريكية وتركيا ، بوصف الولايات المتحدة الأمريكية الدولة التي احتلت العراق في عام ٢٠٠٣ وبعدها ارتبطت معه باتفاقية الإطار الاستراتيجي التي يضمن من خلالها العراق الحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية . أما تركيا فدولة مجاورة للعراق وترتبط معه بالعديد من القضايا والعوامل السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية.

اهمية البحث : تكمن اهمية البحث من كونه يتقصى احداث وتطورات العراق المختلفة والزاخرة بالمتغيرات ذات المساس الكبير بمختلف المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي، يضاف اليها اهتمام البحث بتأثير هذه الاحداث على العلاقات الثنائية بين واحدة من اهم القوى الاقليمية الفاعلة في ساحة منطقة الشرق الاوسط من جهة والقوة العالمية العظمى والوحيدة في الساحة الدولية وهي الولايات المتحدة الامريكية من جهة ثانية .

اشكالية البحث : وتتمثل بالسعي لتفسير طبيعة تأثير احداث الساحة العراقية ولا سيما بعد عام ٢٠١١ على مسار العلاقات الامريكية التركية التي تتصف بالتقلب في بعض جوانبها السياسية والعسكرية ، فيبرز من هنا تساؤلات عدة اهمها :

- كيف تطورت الاحداث والاوضاع في الساحة العراقية ابتداءً منذ عام ٢٠١١؟
- ما المواقف المتخذة من قبل كل من الولايات المتحدة الامريكية وتركيا ازاءها؟
- كيف اثرت هذه الاحداث على مسار العلاقات الامريكية التركية؟

فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها ان الاحداث التي مر بها العراق منذ عام ٢٠١١ لها تأثيرات مختلفة على مسار العلاقات الامريكية التركية ، وهذه

التأثيرات ناجمة عن اهمية اعراق لكلا الدولتين من جهة ولأهمية بعضمهما للآخر من جهة ثانية .

مناهج البحث: تتطلب دراسة هذا الموضوع الاعتماد على عدد من مناهج البحث العلمي مثل المنهج التاريخي والمنهج الوصفي فضلاً عن المنهج التحليلي ، اذ لكل من هذه المناهج ما يؤديه من وظيفة في خدمة دراسة الموضوع .

هيكلية البحث : بهدف دراسة الموضوع من مختلف جوانبه اقتضى الامر ان يتم تقسيمه الى مقدمة وثلاث مباحث : الاول ويتناول احداث العراق وتطوراتها منذ العام ٢٠١١ ، والثاني يتناول الموقف الأمريكي والتركي من تطور أحداث العراق ، اما المبحث الثالث فيتناول تفاعل العلاقات الأمريكية التركية مع تطور وضع العراق، ومن ثم الخاتمة والاستنتاجات .

المبحث الأول: احداث العراق وتطوراتها منذ العام ٢٠١١

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وإنهاء نظام الحكم فيه بعد أزمة استمرت نحو ١٣ عاماً بين الدولتين ، وتذرعت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة مبررات لتبرير عملية الاحتلال ، وللحصول على شرعية أممية لإجازة الغزو واحتلال العراق .

ويجد المتتبع ان جذور السياسة الأمريكية تجاه العراق هذه تعود بدايتها إلى تأزم العلاقة بين الدولتين في عام ١٩٨٩ نتيجةً لمطالبة أمريكية بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، ثم تلاها حدوث أزمة في العلاقات العراقية الكويتية متعلقة بمطالب كويتية بترسيم الحدود وسداد الديون ومطالب عراقية بخفض تدفق النفط للأسواق العالمية ومساعدة العراق على رفع سعره ، ومنح العراق مساعدات مالية عاجلة ، لتنتهي إلى أزمة حادة وتدخل العراق عسكرياً واحتلال الكويت في ٢ أب ١٩٩٠ [١].

[1] – قيس جواد علي الغريري ، "اثر النفط في العلاقات العراقية الكويتية ١٩٦٨– ٢٠٠٥" ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٦ (بغداد: ٢٠٠٦) ، ص١١١ .

وتسبب احتلال العراق للكويت بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الأمم المتحدة ليتم إصدار عدة قرارات على العراق بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ومنها القرار ٦٧٨ في تشرين الثاني ١٩٩٠ الذي سمح باستخدام المجتمع الدولي لكافة الوسائل لإخراج العراق من الكويت وإنهاء احتلاله لها ، وهو ما افضى إلى اندلاع ما عرف بحرب الخليج الثانية أو ما اسمته الولايات المتحدة الأمريكية بعاصفة الصحراء ، التي انتهت بتدمير اغلب قدرات العراق العسكرية واستمرار فرض العقوبات الاقتصادية عليه حتى عام ٢٠٠٣ [١].

وخلال المدة بين عامي ١٩٩١– ٢٠٠٣ اندلعت أكثر من أزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، ومنها ما جرى عام ١٩٩٨ بسبب أزمة عدم سماح العراق لمفتشي الأمم المتحدة بالدخول لبعض المواقع والمنشآت العراقية لطابعها السيادي ، ولعدم وجود مؤشرات على انتهاء إعمال لجان التفتيش أو إنهاء العقوبات عن العراق . في هذه الإثناء كان التيار اليميني المحافظ المنضوين تحت عنوان (مجموعة القرن الأمريكي الجديد) يطالبون الإدارة الأمريكية بتبني حلول عسكرية مع العراق ، وهؤلاء وصلوا الى البيت الابيض عام ٢٠٠١ بالتزامن مع أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما جعل الإدارة الأميركية تتبنى خيارات مفتوحة في محاربة الإرهاب وداعميه ، وتم وصف العراق بأنه احد دول محور الشر (مع إيران وكوريا الشمالية) ، وتم طرح القيام بعملية عسكرية لإسقاط نظام الحكم فيه ، وتذرعت بالحجج والمبررات التالية ، وهي[٢]:

١- أن النظام السياسي يرتبط بعلاقات مع التنظيمات الإرهابية .

---

[1] - سطام حسين علوان ، "الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وحرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣"، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٥١، (بغداد: ٢٠١٦)، ص١٣٣ .

[2] – رحيمة عزري ، "الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٥، ص٢٥ .

٢- أن النظام السياسي يمثل خطر على الأمن الإقليمي والدولي لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل واستعداده لاستخدامها .

٣- أن العراق بلد غير ديمقراطي ، وان المسؤولية الأخلاقية تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لإقامة ديمقراطية في هذا البلد .

ألا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع أن تحصل على شرعية التصرف باحتلال العراق بسبب معارضة روسيا وفرنسا والصين ، وهو ما جعلها تؤسس ما عرف بتحالف الراغبين، مع مجموعة من الدول الأخرى التي ساندت الخيار الأمريكي، وأهمها المملكة المتحدة واسبانيا وايطاليا[١].

تلك المقدمات استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير الاحتلال وهو ما تم في آذار–نيسان ٢٠٠٣، ليتجه العراق بعدها إلى مرحلة تمتزج فيها مدخلات ومظاهر عدم الاستقرار والفوضى، ويتزامن معها طرح وتنفيذ مشروع سياسي لبناء دولة ديمقراطية برلمانية فيدرالية، وهو خط شروع بدأ باتفاق في تشرين الثاني بين رئاسة مجلس الحكم الانتقالي والسفير المدني بول بريمر، وبدأت بكتابة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في شباط ٢٠٠٤، ومر بتشكيل الحكومة المؤقتة في حزيران ٢٠٠٤ والانتخابات النيابية في كانون الثاني ٢٠٠٥ وكتابة مسودة الدستور ثم التصويت عليها باستفتاء شعبي في تشرين الأول ٢٠٠٥، ثم بإعلان تشكيل حكومة دائمة تعمل بموجب دستور دائم في نيسان ٢٠٠٦[٢].

ولم تكن مسيرة العراق باتجاه تطبيق الديمقراطية عملية سهلة، أنما تخللها أزمات متكررة، وتحديات كبيرة، فالعراق شهد خلال المدة بين٢٠٠٦–٢٠١١مظاهر عدة اهمها[٣]:

---

1 – المصدر نفسه ، ص٦٢.

2 – عبد العزيز رمضان الخطابي ، "دور الأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق"، مجلة الرافدين للحقوق ، العدد ٣١ ، (الموصل : ٢٠٠٧) ، ص٢٥٨ .

3 – ناظم نواف الشمري ، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية"، مجلة السياسية والدولية ، العدد ١٨، (بغداد: ٢٠١١)، ص٣١٠ .

١- ضعف الاستقرار السياسي، وهناك مؤشرات كثيرة على ضعف الاستقرار السياسي ومنها الصراع بين الأحزاب السياسية ، وتغييب دور السلطة التشريعية في الرقابة ، وضعف الحكومة الاتحادية ، وغياب الرؤية في التعامل مع شكل الدولة وتوزيع السلطات ، والولاءات لدول الجوار ، وغيرها

٢- ضعف الاستقرار الأمني ، ومؤشراته كثيرة ومنها ضعف الجهاز الأمني والمؤسسة العسكرية مقابل قوة التنظيمات السابقة على الدولة ، وانتشار السلاح ، وكثرة التفجيرات وعمليات القتل والخطف وغيرها .

٣- تدفق عائدات مالية كبيرة على العراق بسبب ارتفاع أسعار النفط وازدياد صادرات العراق النفطية من نحو ١ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٣.١ مليون برميل يومياً عام ٢٠١١ ، وهو ما سمح بتدفق أموال كبيرة على العراق قدرت خلال المدة بين عامي ٢٠٠٥– ٢٠١١ بنحو ٥٣٠ مليار دولار، وتسببت تلك العائدات مع ضعف الدولة بنمو عمليات فساد كبيرة تسببت بإرباك المشهد السياسي في العراق أكثر مما قادت إلى تبني عملية تنمية حقيقية[١] .

وتسبب تدهور الوضع في العراق إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية في عامي ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ بمحاورة العراق من اجل الترتيب لعملية انسحاب قواتها من البلاد ، وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق مع اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الدولتين في نهاية عام ٢٠٠٨ ، والتي شرعت ادارة الرئيس باراك اوباما عام ٢٠٠٩ بالبدء بتطبيقها وانتهت منها نهاية عام ٢٠١١[٢] .

لقد تبع انسحاب القوات الأمريكية من العراق حدوث أزمة سياسية داخلية وارتفاع مؤشر الصراعات السياسية ، التي لم تستطع الحكومة العراقية استيعابها واحتوائها ، لهذا

1 – فريال مشرف عيدان ، "الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد عام ٢٠٠٣" ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، (بغداد: ٢٠١٧) ، ص٢١٩ .

2 – نبيل محمد سليم ، "العلاقات العراقية–الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق" ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٤٧ ، (بغداد: ٢٠١١) ، ص٣٩ .

سرعان ما ظهرت بعض المظاهرات المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء دولة القانون بالتزامن مع اندلا ع ما عرف بالربيع العربي ، وحدثت في عدة محافظات عراقية، إلا أن الأخطاء في تعامل الحكومة الاتحادية معها من جهة، ورفع سقف مطالب المتظاهرين بشكل ينسف العملية السياسية من جهة ثانية، وعدم الاتفاق على آليات صريحة للحوار بشن تلك المطالب من جهة ثالثة[١]، وانتهى الامر إلى بدأ تفجر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق، في أزمة استمرت تتصاعد بحدة بين عامي ٢٠١٢– ٢٠١٤، لتنتهي بدخول الإرهاب إلى عدة مدن في العراق وخروجها عن سيطرة الحكومة الاتحادية ، في حزيران ٢٠١٤، ليعود العراق إلى أزمة مركبة:

– وجود الإرهاب الذي يتطلب مواجهته تضافر الجهود وطلب الدعم الدولي.

– وجود أزمة عدم ثقة سياسية حادة في الداخل .

– الافتقار إلى برامج تنمية اقتصادية ، وظهور احتياجات العراق إلى البنى التحتية وعدم وجود مشاريع قادرة على تغطية احتياجات الدولة العراقية رغم ما تدفق على العراق من عائدات خلال المدة بين عامي ٢٠٠٥– ٢٠١٤ .

أن كل تلك الأحداث كانت قريبة من تركيا ، وتركيا كما هو معروف ترتبط بعدة قضايا مع العراق ومنها :

١- الأقليات ، وتبرز هنا مشكلتين وهما [٢]:

- المشكلة الكردية ، وهي مشكلة تفاقمت منذ تأسيس الدولتين العراقية والتركية وطرح مسألة تأسيس كيان قومي للكرد بموجب اتفاق أو معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ ، وأكد فيها الحلفاء ضمان حق الكرد بالتمتع بالحكم الذاتي تمهيداً لإقامة دولتهم المستقلة بعد سنة واحدة من إبلاغ الحلفاء عصبة الأمم المتحدة

[1] – سعد سلوم ، " ربيع الثورات يعيد العراق الى خريطة العالم العربي " ، نقاش ، ٢٠١١/١٠/٢٥ ، في : http://www.niqash.org/ar/articles/politics/2928 (١٣/٤/2018)

2 –خضر عباس عطوان، "المتغير الكردي في العلاقة العراقية–التركية بعد العام ٢٠٠٣" ، مجلة قضايا سياسية، العددان ٢١ & ٢٢ ، (بغداد: ٢٠١٠) ، ص٧٩ .

برغبة الكرد بإقامة دولة، ألا أن الحلفاء عادوا واقروا معاهدة جديدة وهي معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ تجاهلوا فيها أي إشارة لحقوق الكرد القومية.

- الأقلية التركمانية، والتركمان هم مجموعة أثنية قدمت من آسيا الوسطى واستوطنت عبر مراحل تاريخية مختلفة ارض العراق ودول أخرى ، وهم يرتبطون مع الأتراك بروابط ومنها الاثنية واللغة، وتتبنى تركيا خطاباً سياسياً يظهر حماية للأقلية التركمانية في العراق، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، وحاولت تركيا ضمان وجود سياسي لهذه المجموعة في العملية السياسية، ومنع الكرد من السيطرة على مدينة كركوك لأنها تمثل في نظر تركيا مدينة ذات هوية تركمانية .

٢-المياه، وجوهر هذه المشكلة يكمن في أن عائدات نهري دجلة والفرات الذين ينبعان من تركيا ويمثلان أهم نهران للعراق أنهما مسئولان عن توفير نحو ٥٠% من احتياجات العراق المائية. وهذه العائدات في تناقص مستمر بسبب المشاريع التركية على النهرين، وترى تركيا أنهما نهران عابران للحدود وليس نهران دوليان يفرض على تركيا مراعاة القانون الدولي بحق كمية المياه المتدفقة منهما عند الحدود ، وما زالت السياسة العراقية غير فاعلة في تلمس أو تتبع مواقف حازمة تجاه مشكلة المياه في علاقات العراق الإقليمية[١].

٣-التجارة والطاقة، وتمثل التجارة احد أهم مضامين علاقات تركيا الخارجية مع العراق، وحجم التجارة بين البلدين ارتفع من مستوى ١.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٨.٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ والى نحو ١٤.٤ مليار دولار عام ٢٠١٤، وأهمية التجارة لتركيا تتمثل بأنها أداة تنشيط الاقتصاد التركي[٢].

1 – أفراح ناثر جاسم حمدون ، "العلاقات العراقية – التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي"، مجلة دراسات إقليمية ، العدد ٢٧، (الموصل: ٢٠١٢)، ص٢٩٨.

2 – لقمان عمر محمود النعيمي ، "العلاقات العراقية–التركية ٢٠٠٢ – ٢٠١٢" ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد ٣٢، (الموصل : ٢٠١٣) ص١٤٤.

والى جانب التجارة هناك تجارة الطاقة ، وتتمثل بتزويد العراق الجانب التركي بجزء من احتياجاته للطاقة ، وكان العراق قبل عام ١٩٩٠ المزود الرئيس لتركيا من الطاقة ، والجانب الأخر من هذه التجارة هو حصول تركيا على رسوم ترانزيت لقاء مرور النفط العراقي عبر الأراضي التركية ووصولاً إلى مياه البحر المتوسط .

٤- مشكلة ولاية الموصل، وهي مشكلة تعود إلى عام ١٩١٨ عندما أعلن توقف الحرب بين الدولتين العثمانية والبريطانية وكانت القوات البريطانية لم تدخل ولاية الموصل بعد، ثم دخلتها بعد إعلان الهدنة ، وطالبت بها تركيا عام ١٩٢٣، وساومت بريطانيا العراق على عائدية الولاية مقابل توقيع الاتفاقية العراقية البريطانية، وعندها وقع العراق على الاتفاقية مقابل الدعم البريطاني لضم الولاية للعراق. ورغم اعتراف تركيا بمخططات الترسيم لضم جزء من الولاية للعراق عام ١٩٢٧ إلا انه ما زال الأتراك يرون أن الولاية بأكملها تتبع إلى تركيا[١].

وفي حزيران ٢٠١٤ حدث تطور خطير في العراق تمثل بسيطرة مجاميع إرهابية على بعض مدن العراق، ووجه الخطورة فيما يتعلق بتركيا أن تلك المدن كانت قريبة من الحدود التركية ومنها الموصل[٢]، ومن ثم فان تداعياتها تسببت بنتائج خطيرة:

– فهي من جانب هددت وحدة ومستقبل العراق كدولة، لأنها هددت النسيج الاجتماعي وأظهرت وجود ضعف خطير بالبناء السياسي والمؤسساتي في الكيان الذي تأسس بعد عام ٢٠٠٣[٣].

---

1 – إبراهيم خليل العلاف، العلاقات العراقية –التركية بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف ، ٢٠١٣/١٠/٢٨ ، في :
http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2013/10/2003.html (٢٠١٨/٤/١٤)

2 –علي حسين باكير، "العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية"، تقارير (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، كانون الثاني ٢٠١٥)، ص٣ .

3 – ألكسندر برامر و بيفرلي ميلتون–إدواردز ، معضلة العراق الأمنية وأزمة قوّات الحشد الشعبي المستعصية، الدوحة ، معهد بروكنجز، ٢٠١٧/١٠/٢٣ ، في : (٢٠١٨/٤/١٤) http://v.ht/zAL8

– ومن جانب آخر فأنها هددت الوضع في المنطقة ، لان أي تفكك للدولة العراقية أو عدم استقرار فانه لن يبقى منحصراً في العراق أنما سينتقل بنتائجه إلى كل دول المنطقة وبضمنها تركيا بحكم وجود ترابط بين مكونات الشعب العراقي ومكونات شعوب دول الجوار[١].

ولقد استمرت أزمة عدم الاستقرار الأمني المصاحب لخروج عدد من المدن عن سيطرة الحكومة الاتحادية طيلة المدة بين أعوام ٢٠١٤– ٢٠١٧، ومثلت تحدي على العراق ليس فقط في جانبها الامني والسياسي أنما حتى في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، فاقتصادياً فان ألازمة ترافقت مع أزمة انخفاض أسعار النفط وتقلص عائدات العراق المالية، في ظل وجود الفساد واحتياجات ضخمة لبناء البنية التحتية[٢]، أما اجتماعياً فان العراق كان قد بدأ يتعافى من أزمة الحرب الأهلية للأعوام ٢٠٠٥– ٢٠١٠، واخذ يشق طريقه نحو الاستقرار لتندلع هذه الأحداث وتفرض نفسها على الواقع الاجتماعي العراقي، ولم يستطع العراق تجاوز تحديات تلك الأزمة ألا بتضافر كل الجهود الوطنية المخلصة في سبيل أبقاء البلد موحدا ومستقرا ليعيد بناء ذاته ويستعيد مكانته الإقليمية والدولية.

وكخلاصة ، عانى العراق من ضعف الاستقرار السياسي والأمني خلال المرحلة اللاحقة على عام ٢٠١١ ، ومؤشرات ذلك الضعف والخلل متعددة كما يبينه الواقع ونتائج التقارير المنظمات الدولية[٣] والمؤسسات الأكاديمية[٤].

---

1 –ناظم نواف الشمري ، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية" ، مجلة السياسية والدولية ، العدد ١٨، (بغداد : ٢٠١١)، ص٣١١ .

2 –وسام حسين علي، "التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣"، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠١٨) ، ص١٧٨ وما بعدها .

3 – ريان كروكر ، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق ، المجلس الاطلنطي ، ٢٠١٦ ، ص١، في : http://soo.gd/732L (٢٠١٨/٤/١٤)

4 – مصطفى فاروق مجيد ، "التنمية السياسية والاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ قراءة في جدلية العلاقة"، مجلة قضايا سياسية ، العددان ٤٨ و ٤٩، (بغداد: ٢٠١٧)، ص٤٠٠.

المبحث الثاني: الموقف الأمريكي والتركي من تطورات أحداث العراق

أن الاحداث التي شهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣ وما بعده لم تكن لتمر من دون أن تحدث تأثيرات داخلية وإقليمية ودولية ، ومن ثم فرضت على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا أن تبدي موقف من تلك الأحداث ومما يحصل في العراق، لأنه سيترتب عليها تبني سياسات ومواقف مما جرى ويجري في هذا البلد .

أولاً – الموقف الأمريكي

أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث العراق بعد عام ٢٠١١ له خصوصية، فهذه الدولة هي من قامت باحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وساعدته لإطلاق عملية سياسية قائمة على التعدد في مستوياتها: الوطنية والإقليمية والمحلية في المحافظات من خلال بناء نظام سياسي مركب يجمع بين الفيدرالية واللامركزية الإدارية[١]، إلا أنها ساعدت على إيجاد ثغرات كبيرة في ذلك النظام سواء ما تعلق منه بالصياغات الدستورية والمؤسساتية أو بالتطبيق العملي في العملية السياسية ومنه طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية والمستويات الأخرى من السلطات التي شهدت إضعاف للسلطات الاتحادية وحصر اختصاصاتها بعدد محدود من الاختصاصات في ظرف كان العراق يحتاج إلى تقوية الاختصاص الاتحادي ومنح صلاحيات ملائمة للمحافظات من اجل دعم التنمية وتحقيق الاستقرار المجتمعي، في حين كان الخلل في العملية السياسية يتمثل في المحاصصة والتوافقية التي قادت إلى تعزيز الفساد في الدولة وهدر الموارد وتعميق الانقسام المجتمعي[٢].

هذا الوضع انتهى إلى أن تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في ظرف تصاعد أعمال العنف في العراق إلى مستويات غير مسبوقة، متعددة المصادر

1-Michael Eisenstadt , "Preserving Progress: Transitioning Authority and Implementing the Strategic Framework in Iraq", Part 2 , POLICY ANALYSIS , (Washington: The Washington Institute for Near East Policy , June 23, 2011) , p 2 .

2 – ياسين محمد حمد العيثاوي ، "الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق"، مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٦٠، (بغداد: ٢٠١٥)، ص٢١ .

والمسببات والمظاهر، ويستهدف الجميع ، وهو ما تصاعد بحدة بعد عام ٢٠٠٥ ، ودفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى البدء بدراسة الخيارات المتاحة لها في العراق عام ٢٠٠٦ وتشكيل لجنة موسعة سميت "لجنة دراسة العراق" التي أصدرت تقريرها (تقرير بيكر هاملتون)، الذي تضمن مجموعة من التوصيات المتنوعة مفادها وجوب تغيير السياسة الأمريكية في العراق، والانفتاح على المصالحة الوطنية وعلى دول الجوار وتشجيع دور الأمم المتحدة في العراق وغيرها من التوصيات التنفيذية[١].

ومع تصاعد أعمال العنف ، قررت الإدارة الأمريكية توقيع اتفاقية الانسحاب من العراق، عام ٢٠٠٨، في مدة أقصاها نهاية عام ٢٠١١ ، والاتفاق مع دول الجوار على آليات ضبط العنف أو عدم امتداده عبر العراق في حال حصل أي تدهور بعد الانسحاب ومن ضمن تلك الدول تركيا[٢].

واتجهت الولايات المتحدة الأمريكية في المدة بين ٢٠٠٨– ٢٠١١ إلى تسريع تدريب القوات العراقية، لضمان استقرار نسبي في البلاد، وتحقيق انسحاب متدرج منه، وإحالة ملف العراق من وزارة الدفاع الأمريكية إلى وزارة الخارجية الأمريكية، وأبقت لها بعض الوجود الأمني والمدني، بيد ان أعمال العنف كانت تطال المصالح الأمريكية في مرحلة ما بعد الانسحاب، تزامناً مع أزمة سياسية حادة كانت تضرب العراق متعلقة بضعف الثقة وضعف الاتفاق بين القوى السياسية العراقية على آليات ادارة العمل السياسي والدولة، وهو ما تسبب بانغلاق حاد في العملية السياسية خلال المدة بين ٢٠١١– ٢٠١٤، سمحت بان يتحول التذمر الشعبي في بعض المدن إلى أنشطة مهدت أو شجعت على دخول الإرهاب وتمدده بسرعة في العراق[٣].

---

1 عماد علو،"قراءة جديدة لتقرير بيكر–هاملتون"،(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١) ، ص ١٠ .

2 – سوسن إسماعيل العساف، "العلاقات العراقية– الأميركية: توازنات ما بعد الانسحاب" ، تقارير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،كانون الأول ٢٠١١) ، ص٢ .

3 – العبادي : الفساد أهم أسباب الإرهاب بالعراق، موقع الجزيرة. نت، ٢٠١٧/١٢/١٣ ، في : http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/13/العبادي-الفساد-أهم-أسباب-الإرهاب-بالعراق (٢٠١٨/٤/١٤)

في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ المنطقة والعراق كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحدث تغيراً في استراتيجياتها التي مضمونها إعادة ترتيب أولوياتها بالانسحاب المتدرج من الشرق الأوسط والتركيز على شرق آسيا[١]، ألا انه بعد أن تصاعد الإرهاب بظهور تنظيم داعش في سوريا عام ٢٠١٣، ثم تمدده إلى العراق عام ٢٠١٤، وتوسع النفوذ الروسي في سوريا ، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعيد حساباتها وتقرر تشكيل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب والضغط على العراق من اجل أعادة صياغة سياساته وتحقيق قدر من التوافق في تشكيل الحكومة الاتحادية، وهو ما سمح بان يتشكل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في أيلول ٢٠١٤ بالتزامن مع تشكيل الحكومة الاتحادية في العراق في شهر أب ٢٠١٤ [٢].

وخلال عام ٢٠١٦ صرح الرئيس الأمريكي باراك اوباما أن مشاكل الشرق الأوسط إنما هي نتيجة تجاذبات إقليمية، وان لا مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية بالانغماس في تلك المشاكل، وان على دول المنطقة وخاصة السعودية وإيران أن تصحح علاقاتها باتجاه تحقيق استقرار إقليمي[٣].

وبشكلٍ عام حول مضمون الرؤية الأمريكية بشأن طبيعة الموقف الأمريكي من العراق خلال بعد عام ٢٠١١ ، ذهب عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي مايكل آيزنشتات، إلى أن العنف في العراق والجدل بخصوص الوجود العسكري الأمريكي في هذا البلد مرتبط بوجود رؤية أمريكية ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق هدفها طويل الأجل وهو إقامة عراق ذي سيادة، مستقر، ويعتمد على نفسه، وفقاً لكلمات الرئيس باراك أوباما. أن الأحداث

1 –سعيد محيو ، استدارة واشنطن نحو آسيا قد تؤثّر على توجّهاتها في الشرق الأوسط ، ٢٠١٣/١١/١٢، في: https://www.swissinfo.ch/ara /٣٧١٨٥٠٤٨ (٢٠١٨/٤/١٤)

2 – غسان العطية ، حكومة العبادي فرصة العراقيين الأخيرة ، ٢٠١٤/٩/٩، في:
http://soo.gd/bixp (٢٠١٨/٤/١٥)

3 – اوباما يدعو السعودية الى تطبيع العلاقات مع إيران ، ٢٠١٦/٥/١٠، في:
http://almasalah.com/ar/news/41872 (٢٠١٨/٤/١٥)

التي تجري في العراق تبين أن الأمن ما يزال هو المهمة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية، وعلى الدولتين العمل معاً للحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت، وبناء شراكة استراتيجية مع حكومة وشعب العراق وضبط التنمية هناك، أن المشاكل التي ما زال يعاني منها العراق هي: الضعف في ترسيخ التجربة السياسية في العراق، وهناك تحديات متعددة وغير تقليدية تشهدها البيئات السياسية والأمنية في العراق ومنها: الإرهاب وتداخله مع الممارسات السياسية لدول الجوار التي تتدخل في الشأن العراقي[١].

أن العراق يقع في صلب المصالح الأمريكية، وقد تحملت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الجهد والتكاليف لإتمام عملية تحويل العراق إلى الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣، ومثلت العودة إلى العراق عام ٢٠١٤ في إطار جهود محاربة الإرهاب تصحيح لمسار السياسة الأمريكية عندما انسحبت منه عام ٢٠١١، هذا المنظور في السياسة الأمريكية هو ما اخذت تستقر عليه تلك السياسة وهو واضح من خلال حجم الدعم الذي تقدمه للعراق[٢].

ثانيا– الموقف التركي

أما ما يتعلق بالموقف التركي من وضع العراق في المرحلة التالية لعام ٢٠٠٣ ، وفي المرحلة التالية لعام ٢٠١١ تحديداً ، نلاحظ أن تركيا ترتبط مع العراق بمجموعة من القضايا وهي ما ذكرناها سلفاً، وهي: الأقليات والمياه والتجارة، وغيرها، تلك القضايا والجوار تجعل تركيا تهتم بما جرى ويجري في العراق منذ حدث الاحتلال وما تلاه.

وتتبع ما جرى في العراق من مظاهر عدم الاستقرار ، والاتجاه إلى تطبيق الفيدرالية وظهور إقليم كردستان العراق والموقف من الأقلية التركمانية في العراق ورغبة تركيا بأن

1- 1-Michael Eisenstadt , op. cit , p 3 .

2 – ريان كروكر ، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٤–٥.

يزداد دورها في العملية السياسية ، والعمل على رفع نسب التبادل التجاري مع العراق ، وغيرها [١]

وكل من تلك القضايا شغلت الاهتمام التركي ، فالموقف من الفيدرالية ومن الكرد يقع في أولويات الاهتمام التركي، فهي تعاني من وجود حركة مسلحة كردية في جنوب شرق البلاد، ومن ثم فان أي تطور سياسي أو امني يتعلق بالكرد في منطقة الشرق الأوسط فان تركيا تنظر له بارتياب، ولهذا نظرت بتحفظ كبير تجاه إقامة الفيدرالية في العراق عام ٢٠٠٥ ، وفي الجانب الآخر كانت تركيا مهتمة برفع معدل التبادل التجاري واستيراد الطاقة من العراق، بما يعكس احتياجها للنمو الاقتصادي وتنشيط عمل شركاتها[٢].

ويلاحظ متتبع المواقف التركية تجاه العراق انها مواقف غلب عليها الخطاب السياسي أكثر مما تعلق بوجود آليات واضحة للتعامل مع العراق باستثناء المرحلة الممتدة السابقة على عام ٢٠١١، عندما اعتبرت الفيدرالية شأناً عراقياً وطريقة لإدارة الدولة، ورفضت ظهور دولة كردية في شمال العراق ، وتدخلت في الوساطة بين العراق وسوريا عامي ٢٠٠٩– ٢٠١٠ بعد سلسلة التفجيرات التي ضربت العراق، إلا إن العلاقات بين الدولتين سرعان ما اتجهت إلى الفتور والتوتر بعد اندلاع ما عرف بأحداث الربيع العربي واتجاه العراق إلى اعتماد موقف مؤيد للنظام السوري بينما اتجهت تركيا إلى اعتماد خيار دعم تيار المعارضة السورية، وهي تقاطعات ترافقت مع اتجاه تركيا إلى الانفتاح على كردستان العراق وعلى بعض القوى السياسية المعارضة للعملية السياسية في ظل ارتفاع حدة الصراع السياسي داخل العراق، وهو ما تسبب بتوتر العلاقات الرسمية بين الحكومتين العراقية والتركية وصولاً إلى العام ٢٠١٦ عندما

1 – علي حسين باكير، "العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية"، مصدر سبق ذكره، ص٣.

2- Soner Cagaptay and Tyler Evans, "Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Down", Policy Focus 122 (Washington : October 2012), p3.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالوساطة بين الطرفين من اجل التفرغ لمحاربة تنظيم داعش[١].

ومن هنا يمكن القول ان العلاقات التركية العراقية بعد عام ٢٠١١ قد شهدت تطورات كثيرة، منها إن السياسة الخارجية التركية تجاه العراق غادرت أهم ركيزتين أساسيَّتين تبنى عليها، وهما: الأمن الجيوسياسي والأمن الاقتصادي، واتجهت إلى التقلبات في التعامل مع أهم الثوابت التي تبنتها خلال المدة بين ٢٠٠٣– ٢٠١٠ ، وهي كالآتي[٢]:

- على صعيد وحدة العراق (الأمن الجيوسياسي): دعمت تركيا وحدة العراق كخيار ثابت من ثوابت الأمن القومي التركي في مواجهة خطاب الفيدرالية ، خشية أن يفتح تقسيم العراق من الباب أمام موجة انقسامات اخرى في المنطقة قد تطال تركيا نفسها في ظل الوجود الكردي في جنوب شرق البلاد ، إلا انها بعد عام ٢٠١١ انفتحت على بعض القوى السياسية المعارضة للحكومة الاتحادية على نحو اظهر وجود فجوة بين البلدين ، كما أنها أخذت تنفتح على كردستان العراق بشكل اكبر مما كان قبل عام ٢٠١١ ، فبعد أن كانت عدد الشركات التركية العاملة في الإقليم ٧٣٠ شركة عام ٢٠١٠ أصبحت ١٠٢٣ شركة في عام ٢٠١٢ . ولكن ذلك لم يستمر طويلاً في ظل مستجدات عام ٢٠١٧ عندما وقفت الحكومة التركية الى جانب الحكومة العراقية في رفض اجراء حكومة اقليم كردستان لاستفتاء الانفصال في ايلول ٢٠١٧ .
- على صعيد الاستقرار في العراق (الأمن الاقتصادي): عد استقرار العراق بالنسبة إلى تركيا أهم مكسب استراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي، خاصة

1 –عبد الحافظ الصاوي، العلاقات الاقتصادية التركية مع دول الجوار، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٧/٥/٧، في : (٢٠١٨/٤/١٥) http://v.ht/9XzW

2 – فراس الياس ، عهد جديد في العلاقات العراقية – التركية، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٧/١/٧ ، في : (٢٠١٨/٤/١٥) http://democraticac.de/?p=42158

أن العراق هو ثاني اكبر مستورد للبضائع التركية ، فضلاً عن مرور النفط العراقي عبر الأنبوب المار بالأراضي التركية والذي يغطي جزء من احتياجات تركيا من الطاقة ، فضلاً عن قيام عدة شركات تركية بالاستثمار في البنية التحتية العراقية ، وهذه العلاقات (الاقتصادية) انخفض حجمها بعد عام ٢٠١١ تأثراً بالأوضاع والعلاقات السياسية .

- على صعيد مدينة الموصل ، فبعد ان وافقت تركيا على اتفاقية لوزان التي نظمت فيها الحدود مع العراق ، وموافقتها على ترسيم الحدود مع العراق عام ١٩٢٦، بيد انه بعد سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل في حزيران ٢٠١٤ ، رفعت تركيا معدل حضورها العسكري في شمال العراق ، لعدة أسباب ومنها المتعلقة بطبيعة الصراع الممتد من شمال العراق إلى شمال سوريا والذي تنشط فيها قوات وحدات حماية الشعب الكردي السورية وقوات حزب العمال الكردستاني التركي وهو ما يعني تهديدهم للأمن التركي .

وتسبب الوجود التركي في شمال العراق بأزمة بين البلدين في عام ٢٠١٦ ، بالتزامن مع العمليات التي كانت تقوم بها القوات العراقية لاستعادة المدن العراقية من يد تنظيم داعش، وهنا جاء التدخل الأمريكي بقصد توحيد الجهود العراقية والإقليمية من اجل ضمان سير العمليات تحت مظلة التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية[١].

المبحث الثالث: تفاعل العلاقات الأمريكية التركية مع تطور وضع العراق

أن المواقف الأمريكية والتركية من أحداث العراق تدفعنا إلى تلمس كيف أثرت العلاقات الأمريكية التركية على العراق ، وكيف تأثرت تلك العلاقات بما جرى في العراق .

1- Asli Aydintaşbaş, Kemal Kirişci, The United States and Turkey Friends, Enemies, or Only Interests, policy paper , Number 12, The Center on the United States and Europe at Brookings — Turkey project , April 2017, P: 13-14.

لقد شهدت دولة العراق بعد عام ٢٠٠٣ الكثير من التحولات السياسية أهمها انهيار النظام السياسي الشمولي بسبب احتلال البلاد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والبدء بتطبيق النظام الديمقراطي البرلماني في ظل تعددية سياسية[١]، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل العراق إلى قاعدة إقليمية محورية للتواجد العسكري الأمريكي لربط العراق بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط[٢] .

ويُعد العراق محور صراع تاريخي في الشرق الأوسط لأنه يقع في منطقة حيوية مهمة للمصالح الدولية من الناحية الاقتصادية والجغرافية ، وهو غني بالثروات النفطية، ويرتبط العراق إقليمياً بعدد من الدول ومنها تركيا ، وان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ شكل هاجساً كبيراً لدى تركيا لان التغير الذي شهده العراق سينعكس سلباً على مصالح تركيا، وخاصة ان إفرازات حرب الخليج الثانية لم تغب عن ذاكرة الشعب التركي، وكذلك فقدانهم الثقة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومشاريعها في المنطقة، والتي انتهت سياسة العقوبات إلى الأضرار بالمصالح التركية ، ولذلك رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية استخدام الأراضي التركية لغزو العراق ، وقد كان لهذا الرفض ردود أفعال سلبية من قبل الإدارة الامريكية ومنها سحب حزمة المساعدات المالية المقدمة إلى تركيا، وكذلك تهديد تركيا أنها لن تستطيع أن تمارس أي تحرك في شمال العراق بمفردها[٣] .

وتأثرت تركيا بقضية إنشاء إقليم كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بيد أنها عادت وانفتحت على كردستان العراق ، وتوجهت تركيا إلى العراق بتوجهات تقليدية

---

[1] – رحيمة عزري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

[2] – عامر هاشم عواد، "دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الأمريكية"، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١١٤ (بغداد: ٢٠١١)، ص٦٧ .

[3] – واثق محمد السعدون، "البعد الأمني في العلاقات التركية"، دراسات إقليمية، العدد ٢٧ (الموصل: ٢٠١٢)، ص ٢٧.

منها حماية التركمان والمطالبة بإيجاد تسويات ملائمة فيما يتعلق بمشكلة كركوك ، لهذا سعت إلى قيام عراق ديمقراطي لا يسمح بقيام دولة كردية خصوصاً بعد الاستفتاء الذي أعلن عنه نهاية عام ٢٠١٧ ، كما وطّبعت علاقاتها مع إقليم كردستان العراق وهذه العلاقة تقوم على المصالح المشتركة[١] .

في حين عملت الولايات المتحدة الأمريكية على حماية ما يقارب ٥ آلاف مسلح من حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، وتغاضت عن عمليات إعادة انتشارهم في شمال العراق ، رغم أن الأخير واقع تحت الاحتلال الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣ ، ووجدت تركيا في ذلك خطوة يمكن أن تنسف جهود فرض الأمن لديها ، وقد تأثرت تركيا من خلال احتلال العراق بأزمة اللاجئين، وبعد التواجد الأمريكي في العراق واحتلاله طلبت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً من تركيا إرسال قوات إلى العراق للمشاركة في حفظ السلم في بعض مناطق العراق ، وقد وافق البرلمان التركي على ذلك، وبهذا أدركت تركيا أن لا حرب ولا سلام على العراق بدونها وان الحفاظ على عراق مستقر ومزدهر يعني الإسهام في تحقيق الأمن التركي[٢].

ويلاحظ أن تأثير العراق على العلاقات الأمريكية التركية ينبع من طبيعة العلاقة الأمريكية العراقية، والعلاقة العراقية التركية، فالأخيرة مضمونها يتمثل بمزيج من التعاون والصراع، وذلك بسبب الروابط الاقتصادية والاثنية وقضية المياه، وهذه العوامل الفرعية قد ضغطت على علاقات العراق مع تركيا وجعلتها تتجه نحو التوتر في اغلب المراحل اللاحقة على عام ٢٠١١.

وقد شهد العراق تطورات عديدة بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والأمنية والتي ساهمت في حصول تطورات متباينة في مجال تعزيز الديمقراطية في العراق، اذ عملت الولايات

[1] – خورشيد دلي ، " تركيا وكردستان العراق من العداء الى الشراكة " ، الجزيرة ، ٢٠١٠/١٢/٢٢ ، في : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/12/22/ (٢٠١٨/٣/١٥) .

[2] – مثنى فائق العبيدي ، العلاقات الأمريكية التركية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٢٢٦–٢٢٨ .

المتحدة الأمريكية على الانسحاب من العراق ، ولتشهد العلاقات بين الدولتين نوع من الفتور طيلة مرحلة عام ٢٠١١ – ٢٠١٤ ، لكن من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخلى عن مصالحها في العراق ولكنها تلجأ إلى النظر في الملف العراقي من خلال الوكلاء الإقليميين ومنهم تركيا، وقد باشرت تركيا وبناءً على التفويض التي حصلت عليه من قبل الجانب الأمريكي بإدارة بعض ملفات العراق ، وعليه ارتفع الحضور التركي في كردستان العراق، وعملت على ضمان مصالحها الاقتصادية . وتحت تأثير عامل الإرهاب في عام ٢٠١٤ اتجهت العلاقات الأمريكية العراقية إلى تفعيل الإطار الاستراتيجي بين البلدين وعودة الحضور العسكري والأمني والسياسي الأمريكي في العرق(*)، فقد أرسل الرئيس الأمريكي باراك اوباما قوات أمريكية تحت غطاء التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب إلى منطقة الشرق الأوسط وذلك استناداً على طلب الحكومة العراقية لمواجهة خطر تنظيم داعش الإرهابي بعد حزيران ٢٠١٤ ، وقد وصل الدعم الأمريكي إلى العراق في عام ٢٠١٤ وشمل الدعم جوانب مختلفة عسكرية وأمنية ومالية وسياسية، وبالنسبة إلى تركيا قدمت الدعم اللازم العسكري والفني إلى الحكومة العراقية لمواجهة تنظيم داعش وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية [١].

"وقد أشاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمحتوى التعاون العسكري المتميز بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب، وأكد الرئيس

---

* وتقوم هذه الاتفاقية على العديد من المبادئ لرسم مسار العلاقات المستقبلية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والتي أكد القسم الثالث منها على التعاون الدفاعي والأمني لتعزيز وحماية امن واستقرار العراق والدفاع عنه والحفاظ على سلامة أراضيه ومائه وسيادته وأجواءه ، للمزيد من التفاصيل ينظر :

– رهاب نوفل، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥)، ص١٤٤–١٤٦ .

– عادي سليمان العبيدي،القوة في العلاقات الدولية (بيروت:دار المنهل البيروتي،٢٠١٥)،ص٢٠٠–٢٠١ .

[1] – منصور العمري ، "الدول المساهمة في الحرب على داعش" ، أورينت نت ، ٢٠١٤/١٠/١٥ ، في :
http://www.orient-news.net/ar/news_show/81910 (15/4/2018)

الأمريكي ترامب على ضرورة بناء علاقات قوية مع العراق وعدم السماح لزعزعة امن العراق ، وأكد على الاستمرار بشراكة شاملة مع العراق تعود بالمنفعة لكلا البلدين على مدى السنوات المقبلة"[١] .

وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد شاركت بمجهود كبير لمحاربة الإرهاب وتوسطت لتقريب المواقف فيما بين العراق وتركيا، بمعنى أن العراق أصبح واحد من الموضوعات المهمة التي تناولتها العلاقات الأمريكية التركية والتي تؤثر بها في آن واحد.

لقد عد العراق واحد من المواضيع المهمة التي طرحت في العلاقات الأمريكية التركية ، ليس في عام ٢٠٠٣ فحسب أنما هو أمر يعود إلى العام ١٩٩٠ ، عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من تركيا أن تتبنى موقف داعم لها من أزمة وحرب الخليج الثانية، وهو ما استجابت له تركيا بان أسهمت بتطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق رغم الخسائر التي تعرضت لها، كما سمحت للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية في تركيا لتنفيذ عمليات عسكرية ضد العراق[٢].

وبعد حرب الخليج الثانية، تبنت تركيا الموقف الأمريكي من العراق، وهو ما يمكن ملاحظته بالاتي:

١- تغيير الموقف من القوى الكردية الناشطة في كردستان العراق ، فبعد مرحلة طويلة من التعاون مع الحكومة العراقية لضرب الحركة المسلحة في شمال العراق ، اتجهت تركيا إلى الانفتاح على القوى الكردية العراقية ، وسمحت لها بان تتصل بدول العالم المختلفة عبر الأراضي والأجواء التركية ، كما سمحت تركيا للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بتنفيذ عملية فرض منطقة حظر الطيران فوق الأجواء العراقية في شمال

[1] –السومرية نيوز بغداد ، "ترامب يؤكد للعبادي التزام بلاده بشراكة شاملة مع العراق بضوء الاتفاقية الاستراتيجية ، سياسة ، ٢٠١٧/٣/٢٠ ، في : https://www.alsumaria.tv/news/ (٢٠١٨/٣/١٥) .

[2]- Soner Cagaptay And Tyler Evans, Turkey's Changing Relations With Iraq, Policy Focus, No. 122, Washington, The Washington Institute For Near East Policy, October 2012, P: ٢

العراق من اجل تامين حماية للكرد من الهجمات التي تقوم بها القوات الحكومية العراقية[١].

٢- كما أن تركيا طبقت نظام العقوبات ضد العراق رغم أنها اكبر المتضررين منه ، وهو ما جعلها تخسر تجارة مع العراق قدرت بنحو ١.٦ مليار دولار سنوياً ، واضطرت إلى البحث عن بدائل تجارية وبدائل للطاقة المستورة من العراق ، ولم يحدث تغير في الموقف التركي إلا في عام ١٩٩٥-١٩٩٦ عندما تفاوضت مع العراق ومع الأمم المتحدة لفتح بعض التعاون مع العراق استثناءً من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وطبقا للمادة ٥٠ من الميثاق[٢] .

٣- واتجهت تركيا إلى التوسع بأجراء عمليات تدخلها في شمال العراق تحت حجج محاربة تنظيم حزب العمال الكردستاني، ولا يمكن تصور قيامها بذلك إلا بعد اخذ الموافقة من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تقوم بفرض منطقة الحظر الجوي شمال العراق في تلك المدة[٣].

٤- كما بدأت تركيا بالتوسع بعمليات تقليص كميات المياه المتدفقة إلى العراق من مستوى ٣٧ مليار م٣ عام ١٩٨٩ إلى مستوى ٢٧ مليار م٣ عام ١٩٩٥ والى مستوى ٢١ مليار م٣ عام ٢٠٠٣ بسبب الشروع بعمليات مضاعفة الخزن في البحيرات والخزانات التركية التي أنشأت مع مشروع السدود (GAP) على نهري دجلة والفرات[٤] .

---

1 – محمد السيد غنايم ، الحظر الجوي على شمال العراق وجنوبه، الجزيرة نت ، ٢٠٠٩/٩/١، في : http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/10/1/87 (٢٠١٨/٤/١٦)

2 – لقمان عمر محمود النعيمي ،"القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية–الأمريكية٢٠٠٣–٢٠٠٦"، مجلة دراسات إقليمية ، العدد ٨ ، (الموصل : ٢٠٠٧) ، ص٦٤ .

3 – حنا عزو بهنان ، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية – التركية١٩٨٤–٢٠٠٧، مجلة دراسات إقليمية ، العدد ١٢، (الموصل: ٢٠٠٨) ، ص٩٠–٩١ .

4 – احمد حسين طه ، "مشكلة المياه الدولية المشتركة تركيا – سوريا – العراق"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، العدد ١٥، (تكريت : ٢٠٠٨)، ص٥٥٢–٥٥٣ .

وكل من تلك الفقرات والموضوعات كانت تجد تنسيقاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، بحكم وقوع العراق تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في تلك المرحلة ، ثم طرح موضوع العراق في العلاقات الأمريكية التركية عام ٢٠٠٢ عندما خططت الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق وطلبت من تركيا الدعم والمساندة والمشاركة، بيد أن استجابة تركيا كانت غير مقنعة للولايات المتحدة الأمريكية فهي لم تستجب تلقائياً وتنخرط بالإجراءات الأمريكية كما كان الحال مع عامي ١٩٩٠– ١٩٩١، وهو ما تزامن مع التغيير في الحزب الحاكم وصعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تشرين الثاني ٢٠٠٢[١].

وقد اتجهت الحكومة التركية الجديدة في نهاية عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣ إلى إحالة موضوع الطلب الأمريكي باستخدام الأراضي والقواعد العسكرية التركية من قبل القوات الأمريكية إلى البرلمان التركي، وقد صوت البرلمان برفض الطلب الأمريكي، إلا ان الحكومة التركية أصدرت مذكرة في آذار ٢٠٠٣ لتدارك رفض البرلمان تسمح للولايات المتحدة الأمريكية استخدام الأراضي والأجواء التركية في مدة أمدها ستة شهور[٢].

بيد أن العلاقات بين البلدين سرعان ما عادت للتوتر بسبب موضوع العراق ، خصوصاً مع اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى قبول اعتماد النظام الفيدرالي في العراق، وشعور تركيا أن التركمان في العراق هم المجموعة الأكثر تضرراً من التغيير الذي حصل في العراق، وهو ما طرح أثناء قمة اسطنبول الأطلسية عام ٢٠٠٤ ، والتي تم فيها علاج مشكلة العراق في العلاقات الأطلسية ، وسمحت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك القمة بان يمارس حلف الناتو بعض المهام في العراق ، وسمحت

1 – أفراح ناثر جاسم حمدون ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٧–٢٩٨.

2- Carol Migdalovitz, Iraq: Turkey, the Deployment of U.S. Forces, and Related Issues, Report for Congress , NO. RL31794, Washington, Congressional Research Service ˜ The Library of Congress, May 2003, P: ٥. In: http://congressionalresearch.com/RL31794/document.php?study=Iraq+Turkey+the+Deployment+of+U.S.+Forces+and+Related+Issues

لتركيا بان توسع من علاقاتها التجارية مع العراق ، وهو ما سمح بمضاعفة العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا من مستوى ١.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى مستوى ٢.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ، ثم تضاعف بشكل اكبر مع عام ٢٠١١ ليصل إلى نحو ١٢ مليار دولار[١] .

وعندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من العراق ، وقعت اتفاقية ٢٠٠٨ لتنفيذ عملية الانسحاب في مدة أقصاها نهاية عام ٢٠١١ ، تحاورت مع تركيا بقصد تقليل المخاطر المحتملة للانسحاب ، ومنها امكانية ظهور فراغ في العراق . والملاحظ هو تزامن أحداث انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق مع أحداث الربيع العربي، واخذ البلدان ينسقان المواقف من العراق وصولاً إلى العام ٢٠١٤، في حين كان هناك تباين في المواقف من أحداث الربيع العربي، ولعل السبب في التباين هو أن موضوع العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فأنها كانت مسئولة عن أحداث التغيير وفي تصميم تجربة ديمقراطية ناشئة في هذا البلد، وسعت إلى تحقيقها بما يتناسب مع البيئة العراقية ، وحثت دول الجوار على دعم تلك التجربة، وبضمنهم تركيا، وكان حجم تماس تركيا مع الموضوعات المطروحة في البيئة العراقية محدوداً، فهي غيرت موقفها من كردستان العراق من رفض قيام دولة إلى الانفتاح الاقتصادي الواسع على كردستان العراق، في حين أن البعد الاقتصادي في العلاقات العراقية التركية كان يسير بخطى متسارعة نحو الارتفاع[٢].

أما ما يتعلق بأحداث الربيع العربي فان الولايات المتحدة الأمريكية أرادت تنفيذ ما عرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ينتهي إلى تحقيق ديمقراطية في المنطقة العربية ، وربما يكون من نتائجها الفرعية تفكيك في بعض الدول العربية ان اتجهت إلى الفوضى ولم يتم تحقيق استقرار فيها ، وهذه البيئة أي العربية دخلت عليها تركيا عام

1 – أفراح ناثر جاسم حمدون ، مصدر سبق ذكره، ص٣٠١.

2 – عامر كامل احمد ، "مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٦٤ و ٦٥، (بغداد: ٢٠١٦)، ص٧٤–٧٦.

٢٠٠٢ بسياسة تصفير المشاكل والانفتاح عليها كدولة يمكن أن تتعايش فيها الأحزاب الإسلامية مع الدولة العلمانية .

أما خلال المدة التالية لعام ٢٠١٤ وصولاً إلى العام ٢٠١٨ فان التنسيق والحوار الأمريكي التركي بشان العراق كان مرتفعاً نظراً لان اغلب المعارك التي دارت مع تنظيم داعش كانت قريبة من الحدود مع تركيا ، فضلاً عن موضوعات مثل : انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، وموضوع استفتاء استقلال كردستان العراق فيما بعد ، ولهذا وجدنا الزيارات التالية التي قام بها مسئولون أمريكان لمناقشة موضوع العراق : في ٧ أيلول ٢٠١٤ زار تركيا وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل لمناقشة أمكانية اشتراكها بالحرب على الإرهاب ، وأيد في تلك الزيارة احتياجات تركيا في إقامة منطقة حظر جوي أو منطقة عازلة على الحدود السورية التركية، تلاها مباشرة زيارة وزير الخارجية الأمريكي –حينها– جون كيري الذي استبعد امكانية اقامة تلك المنطقة في الوقت الراهن[١].

وزار تركيا منتصف شهر أب ٢٠١٦ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لمناقشة التصعيد التركي على الادارة الأمريكية بشأن تسليم زعيم التنظيم فتح الله غولن، على خلفية محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ، وذلك بعد أن زار تركيا رئيس الأركان العامة الأمريكي الجنرال جوزيف دانفورد و تفقد مع رئيس الأركان العامة التركي الفريق أول خلوصي أكار مبنى مجلس البرلمان التركي الذي تعرض للقصف ليلة المحاولة الانقلابية وأستقبل من قبل رئيس الوزراء بن علي يلدريم ، ووعد بنقل رؤى تركيا بشأن زعيم تنظيم فتح الله غولن إلى الادارة الأمريكية[٢].

---

[1] - هدى رزق، تركيا تتمايز عن واشنطن... وتخسر الرهان، صحيفة الأخبار، ٢٠١٤/١١/٢٦، في : https://www.al-akhbar.com/Syria/42078 (٢٠١٨/٤/١٥)

[2] - وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بزيارة لتركيا خلال الشهر الجاري، ٢٠١٦/٨/٤، في : http://www.trt.net.tr/arabic/trky/2016/08/04/wzyr-lkhrjy-l-mryky-jwn-kyry-bzyr-ltrky-khll-lshhr-ljry-544851 (٢٠١٨/٤/١٥)

وفي ٢٣-٢٦ تشرين الأول ٢٠١٦ زار تركيا شتون كارتر وزير الدفاع الأمريكي الأسبق لمناقشة الحرب ضد الإرهاب في العراق وسوريا ، وتحديداً كان موضوع الموصل وآلية استرجاعها حاضرة في مناقشات الوزير الأمريكي مع المسئولين الأتراك[١]. ثم عاد الوزير وزار تركيا يوم ١٥ كانون الأول ٢٠١٦ ، لمناقشة الحرب على الإرهاب في العراق .

وفي آذار ٢٠١٧ زار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ريكس تيلرسون تركيا ، ثم تلاه زيارة وكيل وزارة الخارجية الأمريكية توماس شانون إلى تركيا ، في ٣ نيسان ٢٠١٧ وأجرى مشاورات سياسية مع وكيل وزارة الخارجية التركي أميد يالتشين وبحث خلالها العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى التطورات الإقليمية والدولية، وتم في الزيارة مناقشة ابرز موضوعان : الدعم الأمريكي للحركة الكردية السورية المسلحة ، وتسليم فتح الله غولن ، فضلاً عن انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق . وفي أثناء جولته الاوروبية يومي ٨-٩ أيار ٢٠١٧ قال وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس : "نحن ندرك تماماً المخاوف الأمنية لشريك التحالف في تركيا ، نريد أن نطمئن الشعب والحكومة في تركيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بحماية تركيا في مواجهة أي مخاطر"[٢].

وزار تركيا يوم ٢١ أب ٢٠١٧ وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس ناقش فيها تسليح واشنطن للكرد في سوريا وانتشار عناصر حزب العمال الكردستاني على الحدود العراقية التركية السورية ، وحمل معه إعادة تأكيد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمراعاة مصالح واحتياجات حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية والسياسية في

---

[1] - حمزة مصطفى ، "رغم مساعي كارتر.. العبادي يرفض مشاركة تركيا في معركة الموصل"، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١٣٨٤٤، (لندن) ٢٣ اكتوبر ٢٠١٦.

[2] - وزير الدفاع الأمريكي يؤكد التزام واشنطن بأمن تركيا، ٢٠١٧/٥/١٠، في :
https://arabic.sputniknews.com/world/201705101023926178 (٢٠١٨/٤/١٦)

أثناء الحرب على الإرهاب، كما ناقش الوزير مع المسئولين الأتراك موضوع الاستفتاء في إقليم كردستان والنتائج والانعكاسات المترتبة عليه[١] .

وقال وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس أثناء لقاءه مع نظيره التركي نور الدين جانيكلي في العاصمة واشنطن في ١٥ شباط ٢٠١٨: "أن حلف شمال الأطلسي "الناتو"، والولايات المتحدة الأمريكية، يعملان على إزالة المخاوف الأمنية المشروعة لتركيا"، واضاف: "أنّ دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم (ب ي د/ بي كا كا) بالسلاح، من أهم القضايا الشائكة وأبرز مصادر التوتر الحاصل في علاقات البلدين"[٢].

وفي يوم ٣٠ آذار ٢٠١٨ التقى أوميت يالجين مستشار وزارة الخارجية التركية مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون سوليفان، في العاصمة الأمريكية واشنطن وناقشا القضايا الثنائية في العلاقات الثنائية، وموضوع الاستفتاء في إقليم كردستان العراق، فضلاً عن الوضع في سوريا[٣] .

وكخلاصة ، نلاحظ أن هناك تنسيق أمريكي– تركي بشان العراق ، وأسبابه ترتبط بعدة عوامل وهي :

– العلاقات الاستراتيجية الامريكية التركية .
– والحضور الأمريكي بالعراق .
– وأهمية العراق إلى تركيا .

وهو ما تمثل بزيارات المسئولين الأمريكان والأتراك لبعضهما البعض لتناول موضوع العراق وتنسيق المواقف المشتركة بشأنه .

---

[1] – محمد قاسم ، قراءة في زيارة ماتيس إلى الشرق الأوسط، موقع نون بوست، ٢٠١٧/٨/٢٣، في: https://www.noonpost.org/content/19533 (٢٠١٨/٤/١٦)

[2] – أنقرة تطلب من واشنطن وقف كافة أنواع الدعم لإرهابيي "العمّال الكردستاني"، ٢٠١٨/٢/١٦، موقع تركيا بوست ، ٢٠١٨/٢/١٦، في: https://www.turkey-post.net/p-tag ٢٠١٨/٤/١٥)

[3] – مستشار الخارجية التركية يتوجه الجمعة لواشنطن لبحث العلاقات الثنائية، ٢٠١٨/٣/٢٩، في: https://www.turkey-post.net/p-248215/

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة موضوعنا الموسوم "احداث العراق وانعكاسها على العلاقات الامريكية التركية منذ عام ٢٠١١" ان الساحة العراقية زخرت بالعديد من التحولات وتطورات احداث والاوضاع على الصعد السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية، والعديد من التطورات الميدانية ذات التأثيرات السلبية وبشكل خاص ظهور مشكلة الاعتصامات في عدد من المحافظات التي تبعها ازمة امنية كبيرة وهي بروز وتنامي خطر الارهاب متمثلاً بسيطرة تنظيم داعش على عدد من المحافظات والمناطق في مرحلة ١٠ حزيران ٢٠١٤ وما بعدها وما لذلك من تداعيات ونتائج سلبية كبيرة على الصعد كافة، مترافقاً ذلك مع ازمة مالية مر بها العراق بسبب انخفاض اسعار النفط.

وكل ذلك كما ذكرنا لابد من ان ينعكس على المحيط الخارجي للعراق وعلاقات العراق وكذلك على علاقات الدول التي تتأثر بما يحدث في العراق من تحولات واحداث، ومنها الولايات المتحدة وتركيا، وبالفعل كان للعديد من القضايا والملفات الخاصة بالساحة العراقية تأثيرها على العلاقات الامريكية التركية، ومنها وضع كردستان العراق، وتواجد عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، والموقف من الحرب على تنظيم داعش في العراق وسوريا، وغيرها من الملفات والقضايا المرتبطة بالساحة العراقية التي يشكل البعض منها قضايا جدل واختلاف بخصوصها بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا بسبب تباين وجهات النظر وآلية التعامل معها، ولفات اخرى تحظى بتوافق الدولتين بشأنها ، ومنها تكون هذه القضايا والملفات عامل ترجع للعلاقات الامريكية التركية ولفات وقضايا اخرى تكون عوامل تطور وتحسن هذه العلاقات.

ومن الجدير بالذكر ان التغير في الادارة الامريكية بعد انتهاء ولاية الديمقراطيين الثانية (ادارة باراك اوباما) ووصول الجمهوريين الى البيت الابيض (ادارة دونالد ترامب)

حصل تغير في مدى التوافقات بخصوص الملفات والقضايا العراقية حينما وجدت مساحة اكبر للتلاقي الامريكي التركي بشأنها .

Abstract

The political, security, economic and social events taking place in the Iraqi arena - both before 2003 and in the period that followed - have different effects at the internal and external levels due to the overlap of interests and the multilateral parties concerned with the situation of Iraq and related to it in one way or another, including its impact on the United States US and Turkey, as the United States of America, the countries that occupied Iraq in 2003 and then withdrew from it in 2011 and is associated with treaties and strategic agreements, Turkey is the northern neighbor of Iraq and links with links and political and security issues and economy And thus the events in Iraq positively and negatively affect relations between the US and Turkey.